

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجده الذي باسرا لاصحان وينى عن القضاء • والصلوة على نبيل المعثر  
 • على واجب الاداء والقضاء • وعلى الله واصحابه السابقين بخصار  
 فرسان الشريعة الفراء اما بعد فيقول الجيد الفقير العبد  
 ربه الغنى القدير • مجدى عبدا لله الصديق القصرى • الفهر  
 بين الخواص بحفيد مشاوى • لما كانت المقدمات الأربع من التوضيح  
 والمهمات الاربعة الزبيرة من التلويح • مستتملة على بحال  
 اسرار • وعلى بحال رجال التكميل بكار • التي باعدت خفية  
 عن انظار صناد الخفايا • وغابت جليته عن انصار نقاد المزايا  
 اردت بعون الله الوهاب الهمادى ليصاق الصواب • ان اعلق  
 عليها مناقج مقلقات الباب وبصايح مخضلات الكتاب •  
 تبصيرا للموديع المدفونة في كتون القفاين • وتنويرا للبدائع  
 الخزونة في رموز الدقايق • وجعلتها تذكرة لاولى الفطانت •  
 وتبصرة لذوى البطانة وهدية للطلاب وعطية للاحباب •  
 ليذكروا بالخبر في هذا الباب • ومن الله الصفة في المقال • وعلى  
 الذكور كل حال • هو الكافر المنعم على العباد • ولد الشكر الى يوم  
 الميعاد • وهو الغفار الغواب • وابنه المرجع والمآب • في الشارح  
 رحمة الله تكا حجة واسعة من اسرار مسائل الاصول فيلهم سائر  
 مصحة وضافة الاسماء من قبيل اضافة الجزاء الى اكله على طاعة

بخط

ويجمل ان يكون من قبيل اضافة المجهه الى المسئلة في حين الماء وضافة  
 المسائل الى الاصول من قبيل اضافة العام الى الخاص والمقيد  
 وكلمة من تبعية والتبعية بالنسبة الى مسئلة انه لا يد للمعنى  
 من الفصح والى غيرها ويجمل ان تدرج هذه المسئلة في قوله هذه  
 المسئلة بملاحظة حذف المظروف وح يكون التبعية بالنسبة  
 الى مسائل المسائل المعظمة من مسائل الاصول قول الشارح بطلان  
 على ثلثة معان ذكر في بعض كتب الاصول لا بد له من الحسن لا يعمد  
 كونه صفة الكمال كالعدم او موافقا للقرض كالتعدل او لا مما للطيع كما  
 الخلاوة فان ذلك يدركه بالتعلل ورد به الشرع ام لا بالاتفاق انتهى  
 فالتصريح على الثلثة ليس على ما بينوا من قبل القول باطلاقة على  
 ثلاثة معان لا يقتضى عدم الاطلاق على غيرها فنحن ان المتبادر  
 من امثال هذه العبارة هو الحصر على انه لا وجه للتخصيص  
 الثلثة بالذکر اللهم الا ان يلتزم عدم كون الموافقة للقرض  
 من المعان الاتفاقيه او رجوع الى بعض هذه المعان الثلثة  
 ويؤيد الاول ما في بعض كتب الاصول من ان من جعله شرعا  
 بما لا انه عبارة عن موافقة القرض وهو لا تعرف الا بالشرع  
 فيكون من موجباته ومن جعله عقليا قال انه عبارة عن  
 كون الشيء ذاعا قيمة حريده فيكون من مدلولاته وتزيفه  
 ما في شرح المواقف من ان الثاقف ملائمة القرض ومناقضته  
 فما وافق العرض كان حسنا وما خالفه كان قبيحا وما ليس  
 كذلك لم يكن حسنا ولا قبيحا وقد يهمل عن الحسن والقبح  
 بهذا المعنى بالمصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه مصلحة  
 والقبح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا يكون شيئا منهما  
 وذلك ايضا عقلي اي يدركه العقل كالمعنى الاول ويختلف  
 بالاعتبار فان قتل زيد مصلحة لا عدائه وموافق لقرضهم